تدريجيا · اما بالنسبة للضرائب فيعتقد فريدمان ان عبء الضرائب يمكن تخفيضه بواسطة تقليص نفقات الحكومة لان « الضريبة الحقيقية المفروضة على السكان هي مجموع نفقات الحكومة » ·

اما اشهر اقوال فريدمان في اسرائيل ، التي تعبر عن عدم واقعية هذا الخبير ، هو انه ليس صحيحا ان اسرائيل تعاني من عجز بقيمة ٣ر٣ مليار دولار في ميزان مدفوعاتها ، حيث ان « دخل الجباية وسندات البوندس تمنح كبديل للامن والاعتزاز الذي توفره اسرائيل ليهود العالم · اما المساعدات الاميركية ، فتمنح كبديل لما توفره اسرائيل من نفوذ للولايات المتحدة في الشرق الاوسط · لذلك يوجد هنا مساعدة مقابل مصالح ، وهذا جزء من صادرات الخدمات · واذا اخذنا هذا الامر بالحسبان ، فان عجز اسرائيل قليل جدا » (هآرتس ، ٦ـ٧ـ٧٧) ·

وقد اعلن الوزير ارليخ فيما بعد (في مقابلة مع ملحق هآرتس ، ٢٢ـ٧ـ٧٧) ان حكومته تبحث بجدية مقترحات فريدمان هذه ، خاصة فيما يتعلق بالغاء الرقابة على العملة الصعبة ، اذ يمكن تحقيق ذلك خلال سنة ·

اجراءات اقتصادية جديدة

في هذه الاثناء يبدو ان هناك هوة عميقة بين تصريحات وزير المالية الجديد بشأن الاقتصاد الحر وتشجيع المبادرة الحرة من خلال الحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي والغاء الرقابة على العملة الصعبة الخ · وبين امكانية تنفيذ هذه الامور نظرا للواقع الاقتصادي الصعب الذي اصطدم به وزير المالية بعد فترة التريث والجمود التي سادت نشاط وزارة المالية قبل الانتخابات للكنيست ·

وقد اعلن ارليخ بعد توليه منصبه « علي ان ابدأ باطفاء الحرائق ··· فالوضع الاقتصادي صعب جدا » · وبناء على ذلك اقرت حكومة « ليكود » سلسلة من الاجراءات الاقتصادية تتضمن تخفيضا كبيرا في نفقات الحكومة ، ورفع اسعار المواد الاستهلاكية الضرورية بواسطة الغاء الاعانات الحكومية التي تدفع مقابلها (للحفاظ على انخفاض اسعارها) ثم اجراء تخفيض اخر في قيمة الليرة بنسبة ٢٪ ، بحيث اصبحت قيمة الدولار ٨٩ر٩ ليرة اسرائيلية · وقد اعلن وزير المالية ارليخ في مؤتمر صحفي ان الاجراءات ستؤدي الى رفع معدل الاسعار بنسبة ٦ر٤٪ بحيث يبلغ معدل ارتفاع الاسعار العام خلال هذه السنة ٢٨٪ مقابل ٣٨٪ في سنة ١٩٧٦ ، لانه « بدون تخفيض في الاعانات الحكومية ورفع اسعار المنتوجات الاستهلاكية الاساسية ، وبدون تخفيض ليس له سابق في ميزانية الدولة ، فاننا سنعود الى تضخم مالي سريع وانخفاض كبير في فائض العملة الصعبة·ان هذه الاجراءات معناها انه ابتداء من اليوم ستدفع اسعار المواد الاساسية التي تدفع الحكومة اعانات مقابلها ، بمعدل ٢٥٪ على الاكثر ··· وقد رأينا ان هناك حاجة ملحة لاستخدام هذه السياسة ، لان العجز في ميزانية الدولة يزداد في كل يوم ، الامر الذي سيلزمنا في المستقبل برفع الاسعار بصورة اكبر · ولولا هذه الاجراءات لوصلت ميزانية الدولة لهذه السنة الى ١٣١ مليار ليرة بدلا من ٥ر١٢٢ مليار ليرة كما كان مخططا (اي زيادة بمقدار ٥ر٨ مليار ليرة) ، الامر الذي كان سيؤدي الى تدفيق ١٣ مليار ليرة جديدة الى السوق (اصدار اموال جديدة) ، بحيث تتحول الليرة الى ورقة عديمة القيمة » (هآرتس ، ١٨ـ٧ـ٧٧) ·